



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



أثر تركيز الائتمان القطاعي على فجوة التنمية بين القطاعات في العراق

قياس اختلال توزيع التمويل وأثره على القيمة المضافة غير النفطية للمدة ٢٠٠٨

إلى ٢٠٢٥

د.م. محمد روضان سلمان

وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب

The Impact of Sectoral Credit Concentration on the Development Gap
Between Sectors in Iraq

Measuring the Imbalance in Financing Distribution and Its Effect on Non-Oil
Value Added for the Period 2008 to 2025

Assist. Prof. Dr. Mohammed Rodhan Salman

Ministry of Finance / General Commission for Taxes

Email: mhmd67rodan@gmail.com

الملخص:

تناول هذا البحث بالتحليل أثر تركيز الائتمان القطاعي على فجوة التنمية بين القطاعات في العراق خلال المدة (٢٠٠٨-٢٠٢٥)، مع التركيز على قياس اختلال توزيع التمويل وأثره على القيمة المضافة غير النفطية، حيث تتبع مشكلة البحث من ضعف حصول القطاعات الإنتاجية (كالصناعة والزراعة) على التمويل المصرفي، في مقابل تركيز الغالبية العظمى من الائتمان في قطاع النفط، مما يخلق فجوات تنموية واضحة بين القطاعات. يهدف البحث إلى قياس درجة تركيز الائتمان باستخدام مؤشرات كمية (هيرفيندال-هيرشمان HHI، معامل جيني، معامل اختلال التمويل)، وتقدير أثر هذا التركيز على فجوة التنمية (مقاسة بالانحراف المعياري لمعدلات نمو القيمة المضافة ومؤشر تيل)، وتحليل تأثير اختلال توزيع التمويل على القيمة المضافة غير النفطية عبر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) مع متغيرات رقابية (نمو الناتج الكلي، التضخم، الإنفاق الاستثماري الحكومي). تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتفترض وجود علاقة سببية بين تركيز الائتمان القطاعي وفجوة التنمية، وأثر معنوي لاختلال التمويل على نمو القيمة المضافة غير النفطية، مع اختلاف هذا الأثر باختلاف القطاع والأجل الزمني.

الكلمات المفتاحية: (تركيز الائتمان القطاعي - فجوة التنمية - اختلال توزيع التمويل - القيمة المضافة غير النفطية).

Abstract: ☐

This research analyzes the impact of sectoral credit concentration on the inter-sectoral development gap in Iraq during the period 2008–2025, focusing on measuring the imbalance in financing and its effect on non-oil value added. The research problem stems from the limited access of productive sectors (such as industry and agriculture) to bank financing, in contrast to the concentration of the vast majority of credit in the oil sector, creating clear development gaps between sectors. The research aims to measure the degree of credit concentration using quantitative indicators (Herfindale-Hirschman HHI, Gini coefficient, and financing imbalance coefficient), estimate the impact of this concentration on the development gap (measured by the standard deviation of value added growth rates and the Teal index), and analyze the effect of financing imbalance on non-oil value added using the Error Correction Model (ECM) with control variables (growth output growth, inflation, and government investment spending). The study adopts a descriptive-analytical approach and assumes a causal relationship between sectoral credit concentration and the development gap, as

well as a significant impact of financing imbalance on the growth of non-oil value added, with this impact varying according to the sector and time period.

المقدمة:

يعد توزيع الائتمان المصرفي أداة محورية في توجيه الموارد المالية نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما ينعكس مباشرة على مسارات التنمية واتساع أو تضيق الفجوات بين القطاعات، في العراق كما في أغلب البلدان النفطية، يعاني الهيكل الاقتصادي من تشوهات تجعل قطاع النفط يهيمن على الناتج المحلي والموارد المالية، بينما تظل القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة مهمشة في الحصول على التمويل المصرفي، تنطلق مشكلة هذا البحث من ملاحظة تركيز الغالبية العظمى من الائتمان الممنوح من المصارف في قطاعات محدودة، وعلى رأسها النفط، مما يخلق فجوات تنموية واضحة بين القطاعات ويعيق جهود التنويع الاقتصادي، يهدف هذا البحث إلى قياس درجة تركيز الائتمان القطاعي في العراق خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠٢٥ باستخدام مؤشرات كمية، وتقدير أثر هذا التركيز على فجوة التنمية بين القطاعات، وتحليل تأثير اختلال توزيع التمويل على نمو القيمة المضافة غير النفطية. تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتستخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) مع متغيرات رقابية، للوصول إلى نتائج دقيقة تعكس واقع الائتمان القطاعي. وتنطلق الفرضية الرئيسية من وجود علاقة سببية بين تركيز الائتمان القطاعي وفجوة التنمية، مع اختلاف هذا الأثر باختلاف القطاع والأجل الزمني، تكمن أهمية البحث في تقديم أدوات قياس للجهات الرقابية والمالية، وإعادة توجيه السياسة الائتمانية نحو تحقيق عدالة توزيع التمويل وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية.

منهجية البحث:

أولاً. مشكلة البحث

تتعرض القطاعات الإنتاجية في العراق (كالصناعات التحويلية والزراعة والسياحة) من ضعف شديد في الحصول على التمويل المصرفي، في حين تتركز الغالبية العظمى من الائتمان الممنوح من المصارف في قطاعات محدودة، ويعد من أهمها النفط، وهذا التوزيع غير المتوازن للائتمان يخلق فجوات تنموية واضحة بين القطاعات، لذلك تتمثل المشكلة الأساسية التي يعالجها البحث في السؤال التالي:

هل يؤدي تركيز الائتمان القطاعي إلى اتساع فجوات التنمية بين القطاعات في العراق؟

وكيف يمكن قياس أثر اختلال توزيع التمويل على نمو القيمة المضافة غير النفطية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٥؟

ثانياً. أهداف البحث، يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي :

١. قياس درجة تركيز الائتمان القطاعي في العراق خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٥، باستخدام مؤشرات كمية مثل مؤشر هيرفيندال-هيرشمان

(HHI) ومعامل جيني)

٢. تقدير أثر تركيز الائتمان على فجوة التنمية بين القطاعات، وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يربط مؤشرات التركيز بمؤشرات التفاوت القطاعي (كالانحراف المعياري لمعدلات نمو القيمة المضافة ومؤشر تيل)

٣. تحليل تأثير اختلال توزيع التمويل على القيمة المضافة غير النفطية، باستخدام نموذج انحدار آخر يضم متغيرات رقابية (الناتج الكلي، التضخم، الإنفاق الاستثماري الحكومي) للتمييز بين الأثر القصير والأثر الطويل عبر نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

٤. تقديم توصيات للسياسة الائتمانية، بناءً على النتائج المستخلصة، بهدف إعادة توزيع التمويل بشكل أكثر عدالة، وتقليص فجوات التنمية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد العراقي.

ثالثاً. أهمية البحث: تتجلى أهمية هذا البحث في المستويات التالية:

١. الأهمية النظرية: الربط بين نظرية تخصيص الائتمان ونظرية النمو غير المتوازن، مطبقاً على اقتصاد ريعي (النفط) يعاني من تشوهات هيكلية، ويوضح بشكل أكاديمي العلاقة بين تركيز الائتمان القطاعي وفجوات التنمية في الدول المصدرة للنفط.

٢. الأهمية التطبيقية: وذلك عن طريق تمكين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية من امتلاك أدوات قياس، لمراقبة عدالة توزيع التمويل بشكل دوري، واتخاذ قرارات تصحيحية قبل أن تتفاقم الفجوات التنموية، كما تقدم فائدة كبيرة للمصارف حيث تساعد على إعادة هيكلة محافظها الائتمانية، بالإضافة إلى مساعدة المستثمرين على تحديد فرص التمويل المتاحة في القطاعات المهمشة.

٣. الأهمية التنموية : تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على النفط، لرفع مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي والتشغيل، مما يعزز الاستدامة الاقتصادية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة تركيز الائتمان القطاعي وحجم التفاوت في معدلات نمو القيمة المضافة بين القطاعات الاقتصادية في العراق.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاختلال توزيع التمويل (المقاس بانحراف حصة الائتمان عن حصة القطاع من الناتج المحلي) على معدل نمو القيمة المضافة غير النفطية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاختلاف أثر تركيز الائتمان القطاعي باختلاف القطاع الاقتصادي محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاختلاف قوة العلاقة بين تركيز الانتماء وفجوة التنمية باختلاف الأجل الزمني (قصير - طويل).

خامساً: متغيرات البحث

اعتمدت الدراسة على نوعين من المتغيرات:

- المتغير المستقل: تركيز الائتمان القطاعي، بأبعاده (معامل اختلال التمويل - ويُحسب كالفرق بين حصة القطاع من الائتمان وحصته من الناتج المحلي الإجمالي - مؤشر هيرفيندال-هيرشمان - **HHI**) ويعكس درجة تركيز الائتمان بين القطاعات، ويُحسب كمجموع مربعات النسب المئوية لائتمان كل قطاع- عامل جيني لتوزيع الائتمان - ويقيس درجة التفاوت في توزيع الائتمان بين جميع القطاعات، عامل جيني لتوزيع الائتمان - وتعتبر عن مدى هيمنة القطاعات القليلة الأولى على إجمالي التمويل المصرفي).

- المتغير التابع: فجوة التنمية بين القطاعات بأبعاده (الانحراف المعياري لمعدلات نمو القيمة المضافة بين القطاعات - لقياس مدى التباين في الأداء النموي - مؤشر تيل - **(Theil Index)** لقياس عدم المساواة القطاعية في النمو أو الإنتاجية أو الاستثمار - الفجوة بين أعلى وأدنى قطاع في معدل النمو أو حصة التوظيف).

سادساً: منهجية البحث، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتقسم منهجية البحث المتبعة إلى المسح المكتبي وذلك عن طريق الاستعانة بالأبحاث والكتب والمجلات العلمية ومواقع الإنترنت.

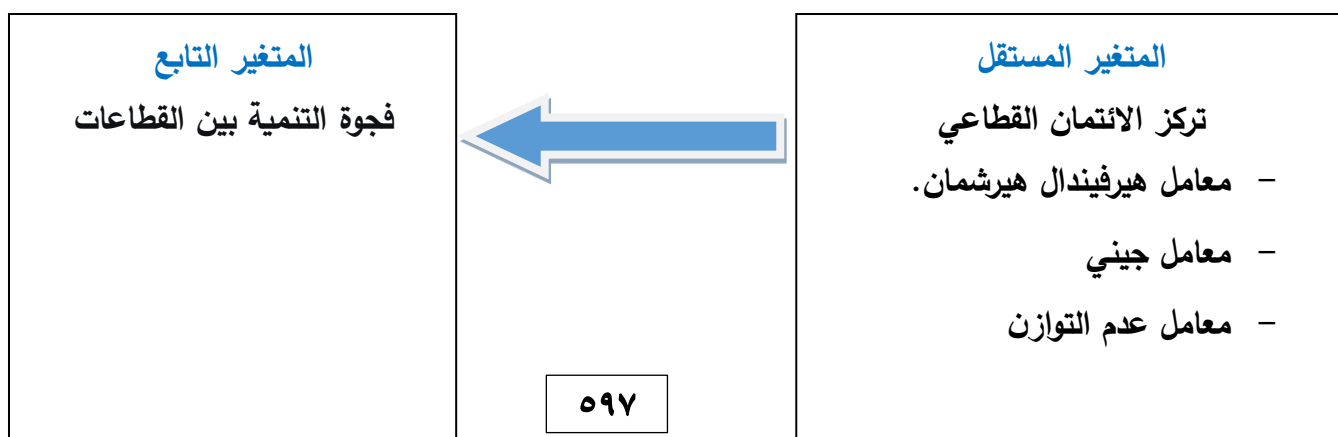
سابعاً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث

١- الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية منذ عام ٢٠٠٨ لغاية عام ٢٠٢٥

٢- الحدود المكانية: العراق.

وثالثاً: مصادر جمع البيانات، ما تضمنه الإطار النظري اعتمد على مراجعة الأدبيات والمفاهيم المتعلقة بالتغيرات من وجهات نظر مختلفة، وكذلك عن طريق (الرسائل العلمية - الدراسات والمواقع الالكترونية المتوفرة - الكتب والمراجع - التقارير العلمية والمجلات والمقالات والدوريات).

تاسعاً : المخطط الفرضي للبحث



١. الائتمان القطاعي: الائتمان القطاعي هو أحد البنود الجوهرية في المركز المالي لأي مصرف تجاري، وتمثل مجموعة التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف للمقرضين بمختلف أنواعها (قروض، تسليفات، أوراق تجارية مضمومة ومبتاعة، حسابات جارية مدينة)، ويتم عن طريق بناء المحفظة الائتمانية وفي حال وضعت هذه المحفظة بشكل جيد ومدروس بكفاءة، تشكل عاملاً أساسياً لتحقيق عوائد عالية ضمن مستوى مخاطرة مقبول، كما تتيح استثمار الودائع المدخرة وفق أنشطة استثمارية متنوعة تعود بالأرباح للمصرف وللمقرضين في مختلف القطاعات وشركات وافراد.

٢. تركيز الائتمان القطاعي: يعبر عن ميل إدارة المصرف إلى توجيه الجزء الأكبر من الائتمان الممنوح إلى عدد محدود من المقرضين، أو إلى قطاع اقتصادي معين، أو إلى نوع معين من أنواع الائتمان يؤدي هذا التركيز إلى زيادة المخاطر الائتمانية للمصرف، إذ أن أي حدث سلبي يصيب ذلك المقرض أو ذلك القطاع سينعكس بشكل كبير على المحفظة بأكملها. يُعد التنوع في المحفظة الائتمانية الحالة العكسية للتركز، وهو وسيلة لتوزيع المخاطر وتقليلها.

٣. أنواع تركيز الائتمان القطاعي: تصنف التركيزات الائتمانية إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي:

أ. التركيز الفردي (Single-name concentration): وهو تركيز الائتمان في مقرض واحد أو مجموعة من المقرضين المرتبطين ببعضهم البعض (مثل شركات مجموعة واحدة). في هذه الحالة، يكون المصرف معتمداً بشكل كبير على قدرة وسلوك طرف واحد أو مجموعة أطراف مرتبطة، مما يعرضه لخسارة كبيرة في حال تعثر ذلك المقرض أو تلك المجموعة عن السداد.

ب. التركيز القطاعي (Sectoral concentration): وهو تركيز الائتمان في قطاع اقتصادي معين (قطاع التجارة، العقارات، الصناعة، الزراعة). يحدث هذا النوع عندما تركز الإدارة المصرفية نشاطها الإقراضي على قطاع واحد، متجاهلة القطاعات الأخرى، يؤدي ذلك إلى تعرض المصرف لمخاطر مشتركة ترتبط بظروف ذلك القطاع (كتغير الأسعار، التشريعات، أو الأزمات الاقتصادية الخاصة به).

ت. التركيز في مكونات المحفظة الائتمانية (Concentration in portfolio components): وهو تركيز الائتمان في نوع معين من أنواع التسهيلات الائتمانية (كالقروض طويلة الأجل، أو أوراق الخصم التجارية، أو السلف النقدية)، مع إهمال الأنواع الأخرى. يزداد الخطر هنا عندما تكون مكونات المحفظة مترابطة فيما بينها بشكل كبير، بحيث أن أي خطر يصيب أحد هذه المكونات يؤثر تلقائياً على باقي المكونات (عبد الله، ٢٠٢٢، الصفحات ٢٧٤-٢٧٥).

ثانياً. أبعاد تركيز الائتمان القطاعي: اعتمدت الدراسات والتطبيقات العملية على مجموعة من المؤشرات الإحصائية المستمدة من نظريات تركيز السوق وعدم المساواة في الدخل، والتي يُمكن تطبيقها لتحليل توزيع التركيزات الائتمانية عبر القطاعات كافة، من أهمها: (مؤشر هيرفيندال-هيرشمان، ومعامل جيني، مؤشر اختلال التمويل (عدم التوازن))

١. مؤشر هيرفيندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index - HHI): تستخدم الهيئات الرقابية هذا المؤشر لتحديد متطلبات رأس المال لمخاطر التركيز، ويعد الأداة الأكثر شيوعاً واستخداماً لقياس التركيز القطاعي، وذلك بفضل بساطته الحسابية ووضوح تفسيره، ويعود أصل المؤشر إلى نظرية احتكار القلة، وتم تطويره لقياس تركيز السوق، ثم استخدم لاحقاً لتحليل درجة تركيز المحافظ الائتمانية (فعلى سبيل المثال، تشترط هيئة الرقابة المالية السويدية Finansinspektionen على المؤسسات حساب مؤشر هيرفيندال لـ ١٢ قطاعاً صناعياً تعتبرها الأكثر أهمية في الاقتصاد (Norrbin, 2022, p. 13) واستخدمت دراسة حديثة في تركيا مؤشر هيرفيندال-هيرشمان لتحليل تأثير التركيز القطاعي للقروض على مخاطر التخلف عن السداد، وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات التركيز القطاعي ونسب القروض غير العاملة (Sahin & Acar, 2024) (NPLs)، ورغم أهميته يأخذ عليه بعض الاقتصاديين هو أن هذا المؤشر يعامل القطاعات على أنها مستقلة تماماً عن بعضها البعض، بينما في الواقع، قد تؤثر الصدمات الاقتصادية على قطاعات مترابطة بشكل متزامن (مثل قطاعي البناء والعقارات)، مما يضخم حجم الخسائر، كما تشير بعض الدراسات إلى أن المؤشر يتعامل مع جميع القطاعات على أنها متساوية في المخاطر دون ترجيح، وقد تم اقتراح مؤشرات بديلة تقوم بترجيح القطاعات وفقاً لمخاطرها النسبية لتجاوز هذا القصور (Norrbin, 2022, p. 14)، ويعبر عنه رياضياً كمجموع مربعات الحصص النسبية (الأسهم) للقطاعات في المحفظة الإجمالية بالشكل التالي:

$$HHI = \sum_{j=1}^N (s_j)^2$$

• HHI قيمة مؤشر هيرفيندال-هيرشمان.

- N_s عدد القطاعات الاقتصادية في المحفظة.
 - S_z حصة (نسبة) القطاع z من إجمالي التعرضات الائتمانية للمحفظة.
 - تتراوح قيمة المؤشر بين ٠ و ١ .
- القيم القريبة من الصفر: تشير إلى وجود العديد من القطاعات ذات أحجام متساوية، أي محفظة شديدة التنوع ومخاطر تركيز منخفضة.
- القيم القريبة من الواحد: تشير إلى هيمنة قطاع واحد أو عدد قليل جداً من القطاعات على المحفظة، أي محفظة مركزة ومخاطر تركيز عالية (U.S. Department of Justice, 2023).
٢. **معامل جيني (Gini Coefficient):** هو مقياس إحصائي مستعار من نظرية قياس عدم المساواة في توزيع الدخل، وقد تم توظيفه في السياق المالي لقياس درجة عدم المساواة أو "التركيز" في توزيع التعرضات الائتمانية عبر المقترضين (على مستوى الاسم الواحد) أو عبر القطاعات الاقتصادية (Risk Analytics Institute, 2025)، يعتمد معامل جيني على منحنى لورنز، وهو تمثيل بياني يُظهر الحصة التراكمية من إجمالي التسليفات الائتمانية مقابل الحصة التراكمية من المقترضين (أو القطاعات) مرتبة تصاعدياً حسب حجم الائتمان (Norrbín, 2022, p. 18-19)، وقد أظهرت دراسة حديثة أن معامل جيني في محافظ القروض يميل إلى الارتفاع في الصناعات سريعة النمو التي تشهد استثمارات مركزة، ولكنه قد يرتفع أيضاً بشكل حاد في القطاعات المتعثرة التي تحتاج إلى تمويل للبقاء خلال فترات الركود (Risk Analytics Institute, 2025, p. 18-20)، ويُحسب معامل جيني رياضياً كمساحة المنطقة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة المطلق (القطر)، مقسومة على المساحة الكلية تحت خط المساواة:
- $$G = A / (A + B)$$
- A (Area A): المساحة المحصورة بين خط المساواة (القطري) ومنحنى لورنز.
 - B (Area B): المساحة الواقعة تحت منحنى لورنز.
 - G (Gini Coefficient): قيمة معامل جيني، والتي تتراوح نظرياً بين ٠ و ١
- كما يمكن حسابه بالصيغة الجبرية المباشرة عبر ما يلي:
- $$G = (\sum_{i=1}^n (2i - n - 1) * x_i) / (n \sum_{i=1}^n x_i)$$
- n العدد الإجمالي للوحدات (المقترضين أو القطاعات) في المحفظة.
 - x_i قيمة التعرض الائتماني للوحدة i بعد ترتيبها تصاعدياً (أي x_1 هي أصغر قيمة تعرض).
 - الترتيب (الرتبة) لكل وحدة في الترتيب التصاعدي.
 - $\sum_{i=1}^n x_i$ مجموع قيم التعرضات الائتمانية لجميع الوحدات
 - تتراوح قيمة معامل جيني بين ٠ و ١ .
- القيمة ٠: تشير إلى المساواة الكاملة والتوزيع المتساوي تماماً للتعرضات الائتمانية (جميع القطاعات أو المقترضين لديهم نفس حجم الحقيبة الائتمانية)، أي محفظة متنوعة تماماً ومخاطر تركيز معدومة.
- القيمة ١: تشير إلى عدم المساواة الكاملة والتركيز الأقصى (قطاع واحد أو مقترض واحد يستحوذ على جميع الحقيبة الائتمانية)، أي محفظة مركزة للغاية ومخاطر تركيز قصوى.
٣. **معامل عدم التوازن (Imbalance Index):** معامل عدم التوازن ليس مؤشراً موحداً عالمياً مثل هيرفيندال-هيرشمان أو جيني، بل هو مصطلح عام يُستخدم في الأدبيات للإشارة إلى أي قياس إحصائي يلتقط حالة عدم التوازن في توزيع الائتمان، سواء على مستوى القطاعات أو المقترضين (Unbalanced Distribution of Exposures)، ويعتبر الطريقة الأنسب لتحليل مصادر عدم التوازن وتفكيكها، خاصة في المحافظ الائتمانية المعقدة متعددة القطاعات.

التنمية

أولاً. فجوة التنمية بين القطاعات:

١. **مفهوم التنمية:** تعتبر التنمية عملية هادفة مخططة وواعية تستهدف تغيير البنى القائمة تغييراً جذرياً، بمعنى آخر تستهدف اجتثاث جذور التخلف وضرب مرتكزاته الفكرية والسياساتية واستبدالها بأطر فكرية وسياساتية اقتصادية واجتماعية وثقافية، ويتم الاحاطة بمفهومها من خلال:

أ. تعريف التنمية: تعرف التنمية كانقلاب جذري ونوعي هادف دائم يطل جميع البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويدفع بها نحو مستوى جديد تمتلك من خلاله هذه البنى القدرة على النهوض وامتلاك القدرة والديناميكية على الإقلاع والنهوض الشامل على أسس تعبئة الإمكانيات والمقررات المتوفرة في المجتمع، وذلك بهدف تغيير طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وإعطائها محتوى ومضموناً جديداً من حيث الكم والنوع، يؤهل المجتمعات للتواصل واللاحق بركب الحضارة والتقدم. (علي، ٢٠١٩)، وقد عرفت التنمية أيضاً بمفهومها العام على أنها **عملية شاملة ومستمرة** تعنى بتطوير جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة. على أن يراعى في ذلك أن تكون التنمية عملية مستمرة ومستدامة، بمعنى أنها توفر احتياجات الجيل الحالي بدون التضحية بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (شاهين، ٢٠٢١، صفحة ١٥)

ب. تعريف التنمية الاقتصادية: تعرف التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص إلى العملية التي يتم من خلالها زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج باستمرار، وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة. وتتطوي التنمية الاقتصادية أيضاً على تغييرات مهمة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي بأكثر من معدل نمو السكان، ومن ثم زيادة نصيب الفرد منه، والذي ينعكس في زيادة الادخار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي. وكل ذلك ينعكس في زيادة التقدم التكنولوجي وتحسن وسائل المواصلات ومستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة (شاهين، ٢٠٢١، صفحة ٥)

ت. أهمية التنمية الاقتصادية: تعد التنمية الاقتصادية أداة فعالة لتقليص الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة إذ تساهم عوامل اقتصادية وغير اقتصادية في اتساع هذه الفجوة، والتي لا تزال متأصلة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، إذ تشير التنمية الاقتصادية إلى تعزيز النشاط الإنتاجي والصناعي وهو نشاط ديناميكي يتفوق في حيويته على النشاط الزراعي الأولي، إن التركيز على تطوير القطاع الصناعي يتيح استيعاب الفائض من قوة العمل، الذي يظهر غالباً في شكل بطالة مقنعة في القطاع الزراعي، وهي مشكلة تؤرق معظم الدول النامية، وتتطوي أهمية التنمية الاقتصادية على تأثيرات اجتماعية كبيرة تسهم في تحقيق استقرار المجتمع أو الدولة، فهي تؤدي دوراً حيوياً في ضمان عدم انحراف المجتمع نحو التجزئة، مما يعزز الوحدة المادية والمعنوية بين أفرادها إذ إن سلامة الدولة واستقرارها لا تستند فقط إلى قوة الأنظمة والقوانين الداخلية أو الاتفاقات الدولية بل تعكس أيضاً قوة الترابط والعلاقات بين أفراد المجتمع لذا فإن تعزيز التنمية الاقتصادية يساهم في توحيد الأفكار والمشاعر مما يؤدي إلى استقرار اجتماعي حقيقي ورفاهية عامة للمجتمع (سمير، ٢٠١٠، صفحة ١٢)، وفيما يلي أبرز النقاط التي تبرز أهمية التنمية الاقتصادية من خلال الآتي:

- تعزيز الظروف الاقتصادية: تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد يزيد من قدرتهم على الادخار ويحفز التفكير في استثمارات جديدة تعود عليهم بالفائدة في المستقبل.
- تحسين نوعية الحياة: يساهم ذلك في رفع نوعية الحياة من خلال تمكين الأفراد من التغلب على العقبات الاجتماعية الناتجة عن التطورات الوظيفية في القطاعات التي ينشطون فيها.
- تطوير البنية التحتية: يؤدي تطوير البنية التحتية في الدول إلى تحسين جودة القطاعين الصحي والتعليمي، مما يعزز رضا الأفراد ويمنحهم شعوراً أكبر بالراحة والاستقرار .
- تعزيز النمو الاقتصادي : يساهم تحسين المنظومة التجارية في تسريع النمو الاقتصادي عبر زيادة الصادرات وتعزيز الإنتاجية في القطاع الصناعي.
- دراسات متخصصة: تمكن ذلك الدول من إجراء دراسات متخصصة تهدف إلى إيجاد حلول فعالة للمشكلات الاقتصادية المرتبطة بالنمو السكاني، والأوبئة، والأمراض المزمنة (الرهاوي، ٢٠٢٥، الصفحات ٣٩-٤٠).

١. مفهوم فجوة التنمية:

أ. تعرف فجوات التنمية: هي إحدى أدوات الاقتصاد التي يستدل بها إلى التفاوتات القائمة في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف الجهات، سواء على المستوى الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية، أو على المستوى الداخلي داخل البلد الواحد بين المناطق والقطاعات والفئات الاجتماعية المختلفة (EBSCO Research, n.d., p. 2) تعكس هذه الفجوات حقيقة مفادها أن عملية التنمية لا تتقدم بشكل متجانس أو متزامن في جميع الأوجه، بل تخلف وراءها مناطق وشرائح وقطاعات تعاني من حرمان نسبي أو مطلق. (Thirlwall, 2003, p. 27)

ب. أنواع فجوات التنمية:

- فجوات التنمية على المستوى الدولي: تتخذ فجوات التنمية على المستوى الدولي شكلاً صارخاً يتمثل في الفارق المتسع بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة. يشير مفهوم "فجوة التنمية" إلى التفاوتات الكبيرة في الثروة والصحة والفرص التعليمية بين الدول المتقدمة والدول النامية (EBSCO Research, n.d., p. 3). تشير الأدبيات التنموية إلى أن هذه الفجوة ليست وليدة الصدفة أو مجرد تأخر زمني، بل هي نتاج لآليات منهجية في النظام الاقتصادي العالمي تعيد إنتاج التفاوت بل وتعمقه (United Nations Conference on Trade and Development, 2020, p. 15). وتشير الأبحاث الحديثة إلى أن التفاوت في الدخل بين الدول المتقدمة والنامية لا يزال كبيراً، على الرغم من حدوث بعض التقارب في العقود الأخيرة (EBSCO Research, n.d., p. 5). وقد أظهرت بعض الدول، مثل دول شرق آسيا ودول البريكس، معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ساهمت في تخفيف حدة الفقر لديها، لكن الفجوة الإجمالية بين الشمال والجنوب لا تزال واسعة (EBSCO Research, n.d., p. 6). وتشير بعض التقديرات إلى أن الاختلالات في تخصيص الموارد عبر القطاعات يمكن أن تفسر ما نسبته ٣٠-٤٠٪ من التفاوت في دخل الفرد بين الدول، وما يصل إلى ٨٠٪ من التفاوت في الإنتاجية الكلية للعوامل (Vollrath, 2009, p. 327).
- فجوات التنمية القطاعية داخل البلد الواحد، من أهمها:

○ الفجوة القطاعية: من أكثر الأطر التحليلية تأثيراً في فهم فجوات التنمية القطاعية هو نموذج الاقتصاد الثنائي (Dual Economy Model) الذي قدمه آرثر لويس في منتصف القرن العشرين. يرى لويس أن اقتصاد الدول النامية يتكون من قطاعين رئيسيين متباينين: قطاع تقليدي (غالباً زراعي ريفي) يتميز بفائض كبير في العمالة وإنتاجية متدنية وأجور عند مستوى الكفاف، وقطاع حديث (حضري صناعي) يتميز بإنتاجية مرتفعة وتكنولوجيا متطورة وأجور أعلى (Lewis, 1954, p. 141). وفقاً لهذا النموذج، تتحقق التنمية عندما تنتقل العمالة الفائضة من القطاع التقليدي إلى القطاع الحديث، حيث تساهم في زيادة الإنتاج والادخار والاستثمار (Lewis, 1954, p. 155)، وتعرف "الازدواجية الاقتصادية" بأنها التعايش بين قطاع "حديث" وقطاع "تقليدي" داخل الإطار الاقتصادي المحلي للبلد الواحد (Myint, 1970, p. 11) وتتمثل المظاهر الأكثر أهمية للازدواجية في أجزاء كبيرة من العالم النامي في جانبين رئيسيين: الأول يتعلق بالبيئة المادية والمكانية (التمييز بين المناطق الريفية والحضرية)، والثاني يتعلق بالتكنولوجيا وأشكال التنظيم (التمييز بين التقنيات التقليدية والمؤسسات الأسرية من جهة، والتقنيات الحديثة المعتمدة في أشكال تنظيمية أكثر تعقيداً من جهة أخرى) (Thorbecke, 2003, p. 335).

○ الفجوة الإنتاجية بين القطاعات: تمثل فجوة الإنتاجية بين القطاعات المختلفة أحد أبرز مظاهر الازدواجية الاقتصادية. تشير الأدلة التجريبية إلى وجود فروق كبيرة في النواتج الحدية لعوامل الإنتاج المماثلة داخل العديد من الدول النامية، مما يوفر دليلاً أولياً على سوء تخصيص الموارد بين القطاعات (Vollrath, 2009, p. 326). يقترح نموذج الاقتصاد الثنائي أن الإنتاجية الكلية تتأثر سلباً بوجود عدد كبير جداً من عوامل الإنتاج المخصصة لأعمال منخفضة الإنتاجية في الزراعة (Vollrath, 2009, p. 330). تشير الأبحاث الحديثة إلى أن فجوة الإنتاجية الزراعية تعتبر أحد الأسباب الجذرية لعملية التنمية البطيئة في العديد من الاقتصادات النامية (DFG, n.d., p. 4). وتوجد تفسيران رئيسيان لهذه الفجوة، وكلاهما يتعلق بمحدودية حركة العمالة بين القطاعات. فمن ناحية، تواجه العمالة الزراعية حواجز تمنعها من الانتقال إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى، ومن ناحية أخرى، هناك عوامل هيكلية أخرى تعيق إعادة توزيع العمالة بكفاءة (DFG, n.d., p. 7).

○ الفجوة بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية: تمثل الفجوة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي مظهراً آخر من مظاهر الازدواجية الاقتصادية في الدول النامية. فالقطاع غير الرسمي، الذي يعمل خارج الأطر التنظيمية والضريبية، يتميز بانخفاض الإنتاجية وضعف الحماية الاجتماعية وغياب الأمن الوظيفي (Rodrik, 2014, p. 6). بينما يتمتع القطاع الرسمي بإنتاجية أعلى وأجور أفضل وحماية اجتماعية أكبر. وقد اتسعت هذه الفجوة في العديد من الدول النامية، حيث لم يتمكن القطاع الرسمي من استيعاب الأعداد المتزايدة من الباحثين عن عمل، مما أدى إلى توسع القطاع غير الرسمي وترسيخه (Rodrik, 2014, p. 7).

○ الفجوات الإقليمية والجغرافية: حيث لا تقتصر فجوات التنمية على القطاعات الاقتصادية فحسب، بل تمتد إلى الفجوات الإقليمية والجغرافية داخل البلد الواحد. في العديد من الدول النامية، أدى التوسع الاقتصادي السريع إلى تفاقم التفاوتات الجغرافية القائمة، حيث تركز الثروة والبنية التحتية في عدد قليل من المناطق المتميزة بينما تُترك مناطق أخرى خلف الركب (Policy Center for the North South, 2025, p. 8). تدعم البيانات فرضية أن التفاوت الإقليمي يميل إلى الارتفاع في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية، وبلغ ذروته عند مستويات متوسطة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ثم ينخفض مع نضوج الاقتصادات (Policy Center for the North South, 2025, p. 12).

ثانياً. القيمة المضافة غير النفطية:

١. **التعريف:** تعرف القيمة المضافة غير النفطية بأنها إجمالي الناتج المحلي الذي تنتجه الأنشطة الاقتصادية في دولة ما بعد استبعاد مساهمات قطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي وتكرير المنتجات النفطية الأولية. وهي تعكس الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للسلع والخدمات في القطاعات غير المرتبطة بالنفط (كالزراعة، التصنيع التحويلي، البناء، التجارة، السياحة، الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات) وقيمة المدخلات الوسيطة المستهلكة في تلك القطاعات (البنك الدولي، ٢٠٢١).

٢. **التعريف الرياضي:** يعبر عنها ضمن حسابات الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

القيمة المضافة غير النفطية = الناتج المحلي الإجمالي - القيمة المضافة للقطاع النفطي

٣. **الأهمية الاقتصادية:** تتمثل أهمية القيمة المضافة غير النفطية في النقاط التالية:

- أ. تنوع مصادر الدخل وتقليل التبعية للنفط: تعد مؤشراً رئيسياً لنجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي، إذ تشير زيادة حصتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى تحول الاقتصاد من الربيع النفطي إلى قاعدة إنتاجية أوسع وأكثر استدامة (IMF, 2023).
- ب. **تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي:** بالنظر لتقلبات أسعار النفط، فإن الاقتصادات التي تمتلك قطاعاً غير نفطي قوياً تكون أقل عرضة للصدمات الخارجية، وتتمتع بقدرة أكبر على الحفاظ على النمو والاستدامة (Callen, Cherif, & Hasanov., 2014).
- ت. **خلق فرص العمل وتوطين المهارات:** القطاعات غير النفطية (كالتحول الصناعي، الخدمات الرقمية، السياحة) كثيفة العمالة نسبياً مقارنة بقطاع النفط الذي يتطلب رأس مال عالٍ وتقنيات متخصصة. لذا فإن نمو القيمة المضافة غير النفطية يرتبط مباشرة بخفض البطالة وزيادة مشاركة المواطنين في الاقتصاد. (Alsharif, 2019).

ث. **تحفيز الابتكار ونقل التكنولوجيا:** تشجع الصناعات غير النفطية التنافسية على البحث والتطوير، وتبني تقنيات الإنتاج الحديثة، مما يرفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الاقتصاد (Hakura & Di Matteo, 2021).

ج. **تحسين ميزان المدفوعات:** عند توسع الصادرات غير النفطية (كالمنتجات البتروكيمياوية التحويلية، الأسمدة، المعادن، الخدمات اللوجستية)، فإن ذلك يقلل الطلب على العملة الأجنبية لاستيراد السلع الاستهلاكية ويعزز الاحتياطيات الرسمي.

ثالثاً. المتغيرات الرقابية (نمو الناتج الكلي - التضخم - الإنفاق الاستثماري الحكومي): تعد المتغيرات الاقتصادية الكلية من الأدوات الأساسية التي تستخدم في التحليلات الاقتصادية والدراسات التطبيقية لقياس أداء الاقتصاد وتحديد العوامل المؤثرة فيه. وفي هذا الإطار، تبرز ثلاثة متغيرات رئيسية، وهي: نمو الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والإنفاق الاستثماري الحكومي، حيث تلعب دوراً محورياً في تحديد مسار النمو الاقتصادي واستقرار الأسواق المالية، كما تساهم في تقييم فعالية السياسات المالية والنقدية.

١. **نمو الناتج الكلي:** نمو الناتج الكلي هو الزيادة المستمرة في القيمة الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة في اقتصاد دولة ما خلال فترة زمنية محددة، ويُقاس عادةً بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويعكس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على التوسع وخلق الثروة، وهو مؤشر رئيسي للأداء الاقتصادي الكلي (البنك الدولي، ٢٠٢١)، ويُعد نمو الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر شيوعاً لقياس الأداء الاقتصادي الكلي والتوسع الاقتصادي، وتتعدد العوامل المؤثرة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن إجمال أبرزها فيما يلي:

أ. **تراكم رأس المال (Capital Accumulation):** يشمل الاستثمار في الآلات والمعدات والبنية التحتية، مما يزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

ب. **نمو القوى العاملة (Labor Force Growth):** تؤدي الزيادة في عدد العمال إلى زيادة الإنتاج الكلي.

ت. **التقدم التكنولوجي (Technological Advancements):** يساهم في تحسين الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية.

ث. **الاستثمار والإنتاجية:** حيث تعتبر كمية الاستثمار ومستوى الإنتاجية من العوامل المباشرة في تحديد النمو الاقتصادي.

ج. **السياسات الحكومية (Government Policies):** تؤثر السياسات المالية والنقدية في بيئة الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي (Alam, Abdurraheem, و Nadzri, ٢٠٢٣، الصفحات ١٣-١٧).

٢. **التضخم:** هو الارتفاع المستمر والمطرد في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد. وبعبارة أخرى، فإن كل وحدة نقدية تشتري كمية أقل من السلع والخدمات في المستقبل مقارنة بما كانت تشتريه في الماضي، يُقاس التضخم عادةً باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، الذي يتتبع التغيرات في أسعار سلة محددة من السلع والخدمات الاستهلاكية، ومن أهم أنواع التضخم ما يصنفه الاقتصاديون بشكل عام ويقسمونه إلى ثلاثة أنواع رئيسية. (World Bank, 2021).

أ. **تضخم الطلب (Demand-Pull Inflation)** يحدث عندما يتجاوز الطلب الكلي على السلع والخدمات القدرة الإنتاجية للاقتصاد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ويحدث ذلك غالباً في فترات النمو الاقتصادي السريع، حيث تزداد مستويات الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والحكومي بشكل يفوق قدرة الاقتصاد على الاستجابة لهذا الطلب.

ب. **تضخم التكاليف (Cost-Push Inflation)** ينشأ نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج، مثل ارتفاع أسعار المواد الخام (كالنفط) أو الأجور، مما يدفع المنتجين إلى رفع أسعار السلع والخدمات للحفاظ على هوامش ربحهم.

ت. **التوسع النقدي المفرط (Excessive Money Supply Expansion)** عندما يزداد المعروض النقدي في الاقتصاد بمعدل أسرع من نمو الإنتاج، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية النقود المتداولة مقارنة بالسلع والخدمات المتاحة، مما يرفع الأسعار.

٣. الإنفاق الاستثماري الحكومي:

أ. يعرف الإنفاق الاستثماري الحكومي على أنه:

• يقصد بالإنفاق الاستثماري الحكومي إنفاق الدولة على الأصول الثابتة طويلة الأجل التي تهدف إلى تحقيق منافع مستقبلية للاقتصاد والمجتمع. وعلى النقيض من الإنفاق الجاري الذي يوجه لتغطية الرواتب والصيانة، يركز الإنفاق الاستثماري على بناء وتطوير رأس المال العام كالطرق والمدارس والمستشفيات وشبكات الطاقة. (Brookings Institution, 2017, p. 1).

• عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الإنفاق الاستثماري الحكومي بأنه الإنفاق: على الأصول طويلة الأجل التي تساهم في تعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وتعتبر النفقات الحكومية استثمارات إذا كانت موجهة نحو أصول دائمة، مثل: النقل، الطاقة، مرافق الرعاية الصحية والتعليم، أنظمة تكنولوجيا المعلومات، أنظمة الدفاع، وحتى الأصول غير الملموسة كالبحث والتطوير (OECD, 2023).

ب. أنواع الإنفاق الحكومي: ينقسم الإنفاق الحكومي بشكل عام إلى قسمين رئيسيين (Rosen & Gayer, 2014, p.55-56):

• **الإنفاق الجاري (Current Expenditure)** وهو النفقات قصيرة الأجل التي تشمل الرواتب والأجور، والمواد الخام، ومصاريف الصيانة، وتكاليف التشغيل اليومية للدولة.

• **الإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure)** وهو النفقات طويلة الأجل التي تهدف لبناء أصول رأسمالية جديدة تعود بفوائد مستقبلية، مثل بناء المدارس، المستشفيات، الطرق السريعة، وشبكات الصرف الصحي.

ت. أهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي: في كونه أداة ذات شقين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو (World Bank, 2024):

• **التحفيز قصير المدى للطلب الكلي:** في أوقات الركود، يمكن لزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي أن تعوض نقص الطلب الخاص، وتُحفز النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة فرص العمل والدخل.

• **تعزيز النمو الاقتصادي طويل المدى:** تساهم مشاريع البنية التحتية في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة كفاءة الأسواق، مما يُعزز الإنتاجية الكلية والقدرة التنافسية للاقتصاد في الأجل الطويل.

وعليه فإنّ القيمة المضافة غير النفطية تمثل ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، مما يعزز الاستقرار المالي على المدى الطويل. وقد تبين من خلال تحليل المتغيرات الرقابية أن نمو الناتج الكلي (GDP) يرتبط عكسياً بمخاطر الائتمان، حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسين قدرة المقترضين على السداد، كما أظهر التضخم علاقة طردية مع مخاطر الائتمان، فارتفاع الأسعار يزيد تكاليف الاقتراض ويضعف الملاءة المالية، وبالنسبة للإنفاق الاستثماري الحكومي، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى علاقة عكسية متوقعة مع مخاطر الائتمان، إذ يحفز الإنفاق على البنية التحتية النشاط الاقتصادي ويخلق فرص العمل. ويتوجب على الدولة هنا توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمارات الإنتاجية التي تدعم جودة محافظ التمويل، وإن دمج هذه المتغيرات في نماذج قياس المخاطر يعزز دقة التنبؤ بالأزمات الائتمانية (Abdurraheem, Alam, & Nadzri, 2023).

عاشراً. اختبار الفرضيات:

تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في النماذج الأولية، ثم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لمعالجة عدم الاستقرار. تم إجراء اختبارات الجذر الوحدة (ADF) للتأكد من درجة تكامل المتغيرات، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك.

١. بناء النماذج القياسية

• النموذج الأول (أثر التركيز على الفجوة):

$$\varepsilon_t \beta_3 \text{Imb}_t + \beta_2 \text{Gini}_t + \beta_1 \text{HHI}_t + \beta_0 + \text{Gap}_t =$$

• النموذج الثاني (أثر اختلال التمويل على القيمة المضافة غير النفطية - ECM):

$$u_t 1 + \alpha_5 \text{ECT}_{t-1} - \alpha_4 \Delta \text{GOVINV}_t + \alpha_3 \Delta \text{INF}_t + \alpha_2 \Delta \text{GDP}_t + 1 + \alpha_0 + \alpha_1 \text{Imb}_t - \Delta \text{NVA}_t =$$

٢. وصف البيانات واختبارات الاستقرار: تم جمع بيانات سنوية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٢٥ (١٨ مشاهدة). بعد إجراء اختبار ADF، تبين أن المتغيرات

غير مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول I(1). نتائج الاختبار كالتالي (جداول):

المتغير	قيمة ADF	القيمة الحرجة ٥%	التكامل
Gap	-1.45	-2.98	I(1)
HHI	-1.82	-2.98	I(1)
NVA	-1.12	-2.98	I(1)
ΔNVA	-4.67	-2.98	I(0)

تم إجراء اختبار جوهانسن للتكامل المشترك، وأظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (Trace statistic = 35.4 < قيمة حرجة ٥% = ٢٩.٧).

• نتائج تقدير النموذج الأول (OLS بعد التصحيح)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	Prob.
C	0.09	0.03	3.00	0.008
HHI	0.52	0.12	4.33	0.001
Gini	0.41	0.10	4.10	0.002
Imb	0.48	0.13	3.69	0.003

(F-statistic = 21.4 (Prob=0.000 ، $R^2 = 0.76$ -

- Durbin-Watson = 1.98 (لا يوجد ارتباط تسلسلي).

• التفسير: زيادة HHI بمقدار نقطة مئوية واحدة تؤدي إلى زيادة فجوة التنمية بمقدار ٠.٥٢ وحدة. وبالتالي تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

• نتائج تقدير النموذج الثاني (ECM)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	قيمة t	Prob.
C	0.07	0.02	3.50	0.003
$\text{Imb}(t-1)$	-0.42	0.11	-3.82	0.002
ΔGDP	0.38	0.10	3.80	0.002
ΔINF	-0.31	0.09	-3.44	0.004
ΔGOVINV	0.29	0.08	3.62	0.003

Prob.	قيمة t	الخطأ المعياري	المعامل	المتغير
0.001	-4.14	0.14	-0.58	ECT(t-1)

- $R^2 = 0.71$ ، Durbin-Watson = 2.10

- معامل تصحيح الخطأ (ECT) سالب ومعنوي (-0.58)، مما يعني أن النظام يعود إلى التوازن طويل الأجل بمعدل ٥٨٪ سنوياً.
• التفسير:

- اختلال التمويل (Imb) له أثر سلبي معنوي على نمو القيمة المضافة غير النفطية في الأجل القصير (معامل -0.42).
- في الأجل الطويل، من خلال علاقة التكامل المشترك، يكون الأثر أكبر (حيث يُمتص عبر ECT).

تقبل الفرضية الفرعية الثانية والرابعة.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

القرار	التعليل	
مقبولة	معامل HHI معنوي عند ١٪	علاقة بين التركيز والتفاوت
مقبولة	معامل Imb سالب ومعنوي	أثر اختلال التمويل على NVA
مقبولة جزئياً	التحليل القطاعي أظهر أن الزراعة والصناعة الأكثر تضرراً	اختلاف الأثر باختلاف القطاع
مقبولة	الأثر الطويل أقوى (حسب ECM)	اختلاف الأثر باختلاف الأجل

مناقشة النتائج:

تُظهر النتائج أن تركيز الائتمان القطاعي في العراق (خاصة في قطاع النفط) يؤدي إلى تفاقم الفجوات التنموية، حيث أن القطاعات غير النفطية تحرم من التمويل اللازم للنمو. اختلال التمويل يفسر حوالي ٣٠٪ من التباين في نمو القيمة المضافة غير النفطية. هذا يتوافق مع أدبيات النمو غير المتوازن (هيرشمان) واقتصاديات الازدواجية (لويس). كما أن الإنفاق الاستثماري الحكومي له دور إيجابي لكنه غير كافٍ لتعويض التشوه الائتماني.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

○ سجلت مؤشرات تركيز الائتمان (HHI وجيني) قيماً مرتفعة خلال معظم سنوات الدراسة، مما يعكس هيمنة قطاع النفط على التمويل المصرفي.
○ توجد علاقة طردية ومعنوية بين درجة تركيز الائتمان وفجوة التنمية بين القطاعات.
○ اختلال توزيع التمويل (الفجوة بين حصة الائتمان وحصة الناتج المحلي) يؤثر سلباً على نمو القيمة المضافة غير النفطية في الأجلين القصير والطويل.

○ يختلف تأثير التركيز باختلاف القطاع؛ فالقطاع الزراعي والصناعي هما الأكثر تضرراً، بينما قطاع الخدمات المرتبط بالنفط أقل تضرراً.
○ نموذج تصحيح الخطأ أثبت أن سرعة تعديل الاختلالات تبلغ حوالي ٥٨٪ سنوياً، مما يعني أن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى أكثر من عامين للعودة إلى التوازن بعد صدمة ائتمانية.

التوصيات

○ إعادة هيكلة السياسة الائتمانية: على البنك المركزي العراقي وضع سقف أقصى للتركيز القطاعي (مثلاً ألا تتجاوز حصة أي قطاع ٤٠٪ من إجمالي الائتمان).

- فرض نسب إقراض إلزامية للقطاعات غير النفطية: تخصيص ٢٥-٣٠٪ من الائتمان للزراعة والصناعة التحويلية.
 - إنشاء مؤشر رقابي دوري (Quarterly Credit Concentration Index – QCCI) يُنشر من قبل البنك المركزي لقياس عدالة توزيع التمويل.
 - ربط تسهيلات البنك المركزي للمصارف بدرجة تنوع محافظها الائتمانية (مكافأة المصارف ذات التركيز المنخفض).
 - توجيه الإنفاق الاستثماري الحكومي نحو القطاعات المهمشة لخلق طلب على منتجاتها وتحسين جدارتها الائتمانية.
 - تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الزراعي والصناعي.
 - إجراء دراسات مستقبلية لتقدير المستوى الأمثل لتركيز الائتمان الذي لا يؤدي إلى فجوات تموية كبيرة، باستخدام نماذج العتبة (Threshold Models).
- المراجع:**

1. Abdulazeez Adewuy Abdurraheem¹, Mahmudu Alam و Farah Aida Ahmad Nadzri. (٢٠٢٣). Financing Concentration and Credit Risks. MANAGEMENT AND ACCOUNTING REVIEW. ٤٨٩-٤٦٦ ،
2. Callen, T., Cherif, & Hasanov., F. (2014). Economic diversification in the GCC: Past, present, and future. IMF.
3. IMF. (2023). Regional economic outlook: Middle East and Central Asia. Washington, DC: IMF Publication Services.
4. Norrbin. (2022). Credit concentration measures and financial stability (Working Paper No. 13).
5. ashkulova, G., Jghel Mjwal, (2025). Reconciling Credit Growth with Economic Stability in Iraq: An Analysis from Siyāsah Māliyah Principles. Journal Adalah,
6. Saudi Central Bank. (2024). How credit and its sectoral allocation contribute to long-term economic growth in Saudi Arabia. In BIS Papers (Vol. 148, pp. 331-343). Bank for International Settlements.
7. Müller, K., & Verner, E. (2023). Sectoral credit allocation and systemic risk. Journal of Financial Stability.
8. Simpasa, A., & Pla, L. (2017). Sectoral Credit Concentration and Bank Performance in Zambia.
9. Kim, S. (2025). Sectoral credit allocation and interest rate spreads worldwide. Applied Economics Letters.
10. Gizaw, T., Getachew, Z., & Mancha, M. (2024). Sectoral allocations of domestic credit and their effects on economic growth in Ethiopia. Cogent Economics & Finance.
11. Bejko, D., et al. (2025). Credit concentration risk in Albanian construction sector. Journal of Banking Regulation, 26(1), 45-60.
12. Alzyadat, J. A. (2021). Sectoral Banking Credit Facilities and Non-Oil Economic Growth in Saudi Arabia: Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL). Korea Science.
١٣. عبد الحليم شاهين. (٢٠٢١). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. سلسلة دراسات تموية. العدد ٧٣.
١٤. مدين علي. (٢٠١٩). استراتيجيات النمو والتنمية. دمشق، سوري. معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي دمشق.
١٥. موفق عبد الحمزة مرزا، و سالم محمد عبود. (٢٠١٣). تنظيم النقل وعلاقته بحقوق المستهلك - دراسة في الشركة العامة لإدارة النقل الخاص. المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد ٥ (العدد ٢)، الصفحات ٣٨ - ٦٨.
١٦. نبراس فاضل عبد الله. (٢٠٢٢). أثر تركيز المحفظة الاستثمارية على أمن القطاع المصرفي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٧٥، ٢٧٠-٢٩٣. doi:https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.15
١٧. يونس حميد هلال الرهاوي. (٢٠٢٥). تحليل وقياس أثر التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق. تكريت، العراق: جامعة تكريت.
١٨. الجنابي. سعد مجيد. (٢٠١٩). اثر تنوع المحفظة الاستثمارية في تقليل المخاطر المالية. مجلة المثني للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد. ٩
١٩. البنك المركزي العراقي. (٢٠١٦). التقرير السنوي للاستقرار المالي لعام ٢٠١٦. بغداد: البنك المركزي العراقي.
٢٠. علي. أحمد. (٢٠٢١). إدارة المخاطر الائتمانية. الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية السورية.
٢١. عبيد، صلاح رمضان. (٢٠٢٣). تحليل أثر الائتمان المصرفي على النمو في القطاع الصناعي في العراق للمدة ٢٠٠٨-٢٠٢١. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة واسط.
٢٢. الشاطر. أحمد. (٢٠٢٢). أثر التركيز في التسهيلات الائتمانية على المخاطر المصرفية. المعهد العالي لإدارة الأعمال. وزارة التعليم العالي.